أي قوة في المجتمع...»[٤٩]. من جانب آخر، ان وجود نظام الاحتراف في الجيش، يشعر القادة العسكريين بأنهم يمارسون نوعاً من الواجب بعيداً من الاطماع المباشرة في السلطة. وعلى الرغم من قوة المؤسسة العسكرية، فان ثمة قوة اخرى في المجتمع تحد من نفوذ العسكريين وتتوازن معه (مثل الهستدروت، والوكالة اليهودية)[٥٠]. ان وجاهة هذه الاعتبارات لا تتعارض مع القول بوجود نفوذ قوي للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي؛ ذلك ان تغلغل هذه المؤسسة يكاد يبلغ بها حد التطابق مع المجتمع بأكمله دون استثناء النظام السياسي. وكل عنصر في المجتمع هو عضو حالي، أو عضو سابق، في المؤسسة العسكرية، الامر الذي يعرقل امكانية الفصل التام بين عسكريين ومدنيين داخل المجتمع. فاذا خصصنا القول بالمستوى السياسي، سوف نلاحظ أن المؤسسة العسكرية قد ضمنت وجودها، أو حضورها الدائم، في هذا المستوى، من خلال قدرتها على ممارسة «الضغط» في عمليتي صنع القرار واتخاذه، ومشاركتها المباشرة في الحياة السياسية الحزبية[٥١].

واذا كان النظام السياسي الاسرائيلي أثبت قدرته على استيعاب التطلعات السياسية المباشرة لدى بعض قيادات المؤسسة الحاكمة (خصوصاً من الجيش)، فان النظام الاقتصادي قد شارك، أيضاً، في دعم عنصر الاستقرار، من خلال قدرته على استيعاب وتشغيل معظم القيادات العسكرية عند التقاعد. وبين عامي ١٩٤٩ و ١٩٨٠ تقاعد ٦٤٠ جنرالاً وعقيداً من الجيش، أمكن الحاقهم جميعاً بالعمل السياسي، أو الاداري، أو الاقتصادي، في اسرائيل دون ضجة[٥٢].

ان هذا الواقع يدعو الى مساندة الرأي القائل ان العسكريين يشكلون، في اسرائيل، «قوة ضغط»، مثلهم في ذلك مثل مجموعات الضغط في الدول الاخرى (ولكن بجرعة زائدة). ولكن العسكريين يمارسون تأثيراً بالغاً عليها، وخصوصاً في مجالي الدفاع والسياسة الخارجية[٥٣].

✓ حول مستقبل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية

ان محاولة تشوف مستقبل المؤسسة العسكرية، داخل الكيان الصهيوني، وهو في بداية العقد الخامس من وجوده، تثير ضرورة التعامل مع ثلاث قضايا: تتعلق القضية الاولى بمتابعة التطورات المختلفة داخل المؤسسة العسكرية ذاتها؛ وتتعلق الثانية بوضعية هذه المؤسسة داخل المجتمع الاسرائيلي؛ بينما تتعلق الثالثة بمستقبل التوجهات العسكرية الاسرائيلية تجاه المنطقة العربية.

١ ـ على الصعيد الداخلي للمؤسسة العسكرية: تبرز التطورات ان ازمة معينة تطل برأسها وآخذة في التفاقم، بشكل يضع الاداء العسكري الاسرائيلي، والصورة الاسطورية لهذا الاداء في المستقبل، موضع التساؤل. لقد بدأت ملامح هذه الازمة منذ ما بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، واتسعت معالمها مع مرور الوقت. فعلى مستوى العقيدة، تفيد المصادر ـ الاسرائيلية في الغالب ـ كيف ان الجندي الاسرائيلي لم يعد هو ذلك الجندي العقائدي الذي يحارب عن ايمان بقضيته (بغض النظر عن صحة الاعتقادات)؛ كما ان العلاقة بين الجنود والضباط تجاوزت الاسلوب المثالي، بحيث فقدت روح الانضباط التقليدية[٥٤]، وذلك الى الحد الذي حث فيه احد الجنرالات الجنود على عدم اطاعة اوامر اطلاق النار أو التعرض للفلسطينيين في الارض المحتلة[٥٥].

وثمة ظواهر توضح تفشي ملامح مختلفة للفساد، منها قيام بعض العناصر العسكرية بسرقة الاسلحة وبيعها مقابل مبالغ مالية لعناصر عربية ذات صلة بتنظيمات المقاومة الفلسطينية[٥٦]؛ ومنها تلقي عناصر عسكرية أخرى رشاوى من اصحاب شركات اجنبية تشتري المعدات العسكرية[٥٧].